علاقة الدين بالدولة في الدساتير المقارنة

بحث منشور في مجلة جامعة القادسية المجلد ٩ العدد من ١-٢ السنة ٢٠٠٦

ا.م.د. عدنان عاجل عبيد : كلية القانون / جامعة القادسية

تعكس علاقة بالدين بالدولة علاقة جدلية محتدمة بين مرتكزين اساسيين لا نغالي اذا ما وصفناهما بانهما يقعا على طرفي نقيض :- الشرائع الالهية المنزلة من الله سبحانه وتعالى والقوانين الوضعية المتأتية من صنع البشر ولا ينظر الى هذه المسألة من زاوية الافضلية لان النقاش في هذا المضمار محسوم الى الشرائع الالهية بلا منازع وانما تطرح على اساس المدى الذي يعتنق فيه المشرع الوضعي تعاليم السماء وتأتي اشارة الدساتير الوضعية الى مدى اعتناق الاديان ومع ذلك قد تظهر بوادر الخروج عنها في القوانين الصادرة عن هيئة التشريع وهذا من جانب .

ومن جانب آخر قد لا تتطرق بعض الدساتير الى تنظيم علاقة الدين وهو نظام من عقائد وعبادات تربط الناس بعضهم ببعض وتؤلف من معتقبيها امه ذات وحدة معنوية^(١) مع الدولة - وهي شخص معنوي مكون من شعب يسكن اقليم وتحكمه سلطة سياسية ذات سيادة^(٢) . وفي هذا الصدد تثار العديد من الاشكاليات الدائرة حول مدى تبني مبادئ الاديان في القوانين الوضعية ومدى مساهمة الدولة بأجهزتها المختلفة في تحقيق هذا الاندماج علاوة على الاثر المترتب على اعتناق القوانين الوضعية لتعاليم الاديان او مخالفتها والكيفية التي تقتبس بمقتضاها هذه القوانين تعاليم الاديان والتي تعتمد على رغبة المشرع الصادقة في اقتباسها. وقد حاولنا معالجة هذه الاشكاليات من خلال اتباع اسلوب المقارنة بين الدساتير العالمية والدساتير العراقية السابقة للوصول الى الصيغة المناسبة لتحديد علاقة الدين بالدولة في الدستور ٢٠٠٥

هذا وقد اتبعنا النهج الآتي في مسيرة البحث :

حيث قسمناه الى مبحثين رئيسيين الاول يتعلق بموقف الاديان السماوية من تنظيم مسائل الحكم والسياسة في الدولة في كل من الشريعة اليهودية والشريعة المسيحية والشريعة الاسلامية .

اما المبحث الثاني فيتطرق الى مدى تقبل الدساتير الوضعية للتعاليم الدينية وفيما اذا كانت هذه الدساتير تنص على اعتناق الاديان او انها ترفضها بصورة مباشرة او غير مباشرة مع التعرض الى موقف دستور سنة ١٩٧٠ الملغى وقانون ادارة الدولة العراقية

للمرحلة الانتقالية الحالي من علاقة الدين بالدولة وقد توصلنا في خاتمة البحث الى جملة نتائج مدعومة بالمقترحات اللازمة بهذا الشأن والله ولي التوفيق .